

العلاقات القطرية - الإسرائيلية (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)

م.م. خالد رزاق مالح

جامعة ذي قار - كلية الآداب - قسم التاريخ

Abstract

The beginnings of the Qatari approach to normalization with Israel can be traced back to the Madrid Peace Conference in the Middle East in 1991, and the subsequent meetings between the two parties after that date. With Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani assuming the reins of power in Qatar on June 27, 1995, a major change occurred in the constants of foreign policy. Qatar, through Sheikh Hamad bin Khalifa's tendency to get out of Saudi Arabia's domination of Qatar's political decision, was keen to adopt new political mechanisms to achieve these goals, including closer relations with the United States of America on the one hand and accelerating the pace of normalization and cooperation with Israel on the other hand. Qatar entered into a state of political hypocrisy towards Arab and Islamic countries in most of the stations of its relationship with Israel. Qatar apparently tended to announce criticism of Israel while it carried out any aggression it carried out against the Palestinians and the Lebanese, and in secret it was moving towards expanding its relations with the Israeli side. In order to preserve its own interests.

The Qatari-Israeli relations during the period discussed in the research ranged between ups and downs according to the political and security situation in the region. Both sides were keen to continue strengthening those relations, but the surrounding pressures that each party was subjected to is what prevented this relationship from being on a single pace. The features are clear to everyone, especially the Qatari side, which

has often faced internal, Arab and Islamic refusal to stop normalization with Israel, whose aggressive and provocative policies in the region were behind those pressures directed on the Qatari side.

المخلص

ترجع بدايات التوجه القطري للتطبيع مع إسرائيل الى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وما تبعه من لقاءات بين الطرفين بعد ذلك التاريخ، ومع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لمقاليد الحكم في قطر في ٢٧ حزيران ١٩٩٥ حصل تغييراً كبيراً في ثوابت السياسة الخارجية القطرية من خلال توجه الشيخ حمد بن خليفة للخروج من هيمنة السعودية على القرار السياسي لقطر، وقد حرص على تبني آليات سياسية جديدة لتحقيق تلك الأهداف ومن ضمنها توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب و الاسراع من وتيرة التطبيع والتعاون مع إسرائيل من جانب آخر. وقد دخلت قطر في حالة من النفاق السياسي تجاه الدول العربية والإسلامية في أغلب محطات العلاقة مع إسرائيل، فقد اتجهت قطر في الظاهر الى الإعلان عن توجيه النقد لإسرائيل أثناء قيامها بأي عدوان تقوم به على الفلسطينيين واللبنانيين، وفي الخفاء كانت تمضي باتجاه توسيع علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة.

تدرجت العلاقات القطرية الإسرائيلية خلال المدة التي ناقشها البحث بين الصعود والهبوط حسب الموقف السياسي والأمني في المنطقة، فقد حرص كلا الجانبين على مواصلة تمتين تلك العلاقات ، ولكن ما يتعرض له كل طرف من ضغوط محيطية هو ما كان يعيق أن تكون هذه العلاقة على وتيرة واحدة وواضحة المعالم أمام الجميع، وخصوصاً الجانب القطري الذي واجه في كثير من الأحيان رفضاً على الصعيد الداخلي والعربي والإسلامي من أجل التوقف عن التطبيع مع إسرائيل التي كانت سياساتها العدوانية والاستفزازية في المنطقة وراء تلك الضغوط الموجهة على الجانب القطري.

المقدمة :

تكون في بداية فترة التسعينيات من القرن العشرين وضع دولي جديد نتيجة العديد من الأحداث، و كان لمنطقة الشرق الأوسط نصيب كبير من تلك الأحداث والمتغيرات التي أتاحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة خطتها المتعلقة ببدء عملية السلام بين العرب واسرائيل ، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وأتبعته باتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤ وغيرها من الاتفاقيات التي كانت فيما بعد البوابة الضيقة التي دخلت من خلالها عملية التطبيع بين إسرائيل

ودول الصف الثاني العربية حيز التنفيذ، وكانت دولة قطر إحدى تلك الدول التي دخلت في علاقات مباشرة مع إسرائيل على الرغم من ضبابية الموقف السياسي والأمني الذي كان يسود المنطقة آنذاك والذي لم تتمكن من خلاله المؤتمرات والاتفاقات أعلاه من أن تتوصل إلى نتيجة للحد من الصراع العربي الإسرائيلي بدليل الأحداث والمواجهات التي وقعت بين الجانبين خلال السنوات القليلة اللاحقة لتاريخ تلك الاتفاقات .

يتناول هذا البحث دراسة مرحلة تأسيس العلاقات القطرية - الإسرائيلية وأبرز مراحلها خلال المدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨) بشقيها المعلن والخفي، والذي ترافق مع التغيير السياسي الذي حصل في دولة قطر بعد قيام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بالسيطرة على مقاليد الحكم بعد قيامه بانقلاب أبيض على أبيه الشيخ خليفة بن حمد في ٢٧ حزيران ١٩٩٥، والذي حصلت على أثره متغيرات جذرية في سياسة قطر الخارجية بحيث كان الانفتاح والتطبيع مع الجانب الإسرائيلي جزءاً منها.

إن هذا البحث يسعى إلى عرض بعض التصورات عن الموقف السياسي لدولة قطر من عملية السلام في الشرق الأوسط ومن القضية الفلسطينية التي تمثل إسرائيل طرفها الثاني، بالإضافة إلى البحث في طبيعة العلاقات القطرية - الإسرائيلية خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٨ مع التركيز على عوامل وظروف ومؤثرات التقارب والتباعد بين الجانبين خلال تلك المدة، وذلك من خلال ثلاث مباحث وخاتمة. وقد تناولنا في المبحث الأول الموقف القطري من عملية السلام والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتناولنا في المبحث الثاني ملامح التطبيع بين دولة قطر وإسرائيل خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠. فيما تناول المبحث الثالث العلاقات القطرية - الإسرائيلية خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨.

اعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر والدراسات السابقة التي تناولت جوانب مهمة من العلاقات العربية الإسرائيلية عموماً والقطرية الإسرائيلية على وجه الخصوص ولعل من أبرز وأهم تلك المصادر كتاب (قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية) الذي كتبه الدبلوماسي الإسرائيلي سامي

ريفيل والذي يعتبر أول دبلوماسي إسرائيلي يعمل في قطر وكان ذلك خلال المدة (١٩٩٦-١٩٩٩) حيث كان رئيس أول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، وقد كشف من خلال هذا الكتاب العديد من الأسرار والحقائق المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية القطرية، كما يعد كتاب (قطر وتغير السياسة حلفاء... أعداء) لمؤلفه عرفات علي جرغون من المؤلفات المهمة التي ناقشت وحللت جوانب من التقارب الإسرائيلي - القطري آنذاك.

واعتمدنا أيضاً في كتابة البحث على رسالة الماجستير التي حملت عنوان (العلاقات القطرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية ١٩٩٦ - ٢٠١٧) للباحث الفلسطيني جهاد ماهر الطوخلي، والتي جاءت فيها بعض المعلومات المهمة عن طبيعة العلاقات بين الجانبين الإسرائيلي والقطري، يضاف إليها مجموعة من رسائل الماجستير التي تطرقت للسياسية الخارجية القطرية وطبيعة علاقات دولة قطر مع دول المنطقة خلال تلك المدة، وفضلاً عن ذلك فقد اعتمدنا على الصحافة العربية الصادرة خلال مدة البحث والتي وثقت العديد من الأحداث والمواقف والتصريحات المنبثقة عن الجانبين القطري والإسرائيلي والمتعلقة بموضوع البحث .

المبحث الأول: الموقف القطري من عملية السلام والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

رغم اهتمام قطر بعملية السلام في الشرق الأوسط ودعمها للتفاوض السياسي خصوصاً منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣^(١) إلا أن الموقف القطري من تطورات القضية الفلسطينية في عقد التسعينيات وما قبله اقتصر على الدعم المادي والمعنوي^(٢). ومن هنا كانت قطر إحدى أبرز الدول التي قدمت المساعدات الحكومية والأهلية لفلسطين خلال مؤتمر الدول المانحة الذي عُقد في تشرين الأول ١٩٩٣ في العاصمة الأمريكية واشنطن من أجل تدعيم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد استمرت المساعدات القطرية الى الشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ قطر للعديد من المشاريع التي قدمت من خلالها الكثير من المساعدات للفلسطينيين^(٣).

حاولت قطر ابراز دورها من خلال التركيز على قضية القدس رغم تأييدها ومساندتها لقضايا الوضع النهائي الأخرى، حيث أكدت الخارجية القطرية على المبادئ الأساسية الخاصة بالقدس والتي تتمثل في ضرورة وجود سيادة كاملة على القدس الشرقية بكل ما فيها من أماكن مقدسة وقد تمثلت تلك المواقف القطرية تجاه تلك المسألة كما يلي^(٤):-

١- ساهمت قطر بصياغة البيان الختامي للدورة (٢١) لمجلس التعاون الخليجي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ والذي جاء مؤكداً على السيادة الفلسطينية على مدينة القدس.

٢- رفضت قطر التصريحات الأمريكية بشأن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل واستنكرت عزم الولايات المتحدة آنذاك نقل سفارتها من تل أبيب الى القدس المحتلة.

٣- قامت بإنشاء لجنة تحضيرية برئاستها وعضوية عدد من الدول العربية وكذلك انشاء لجنة استشارية للأبحاث والاستشارات للإحاطة بالوضع المتدهور لمدينة القدس وما يحدث فيها من انتهاكات وممارسات إسرائيلية.

كما أُقيمت في الدوحة في ٢٥ آب عام ٢٠٠٠ ندوة عالمية تحت عنوان (القدس ودائرتها الحضارية العربية والإسلامية) حضرها أكثر من ٦٠ مفكراً وباحثاً، وخلال تلك الندوة شدد وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني^(٥) على أن "القدس ومسجد الأقصى ستظل بالنسبة إلينا في قطر الركيزة التي لا بد منها لأي صيغة أو تسوية حل، ولا يوجد مجال لأي مساومة أو تنازل أو تراجع بخصوص هذه القضية" وأضاف وزير الخارجية القطري بأن "القدس ليست موضوعاً يتعلق بالفلسطينيين وحدهم أو العرب دون غيرهم، بل هي قضية شاملة تجمع الفلسطينيين والعرب والمسيحيين أجمعين"^(٦).

طرأت تغيرات على الموقف القطري عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠^(٧) ليشهد دعماً مادياً وسياسياً، فقد دعت قطر جراء الانتفاضة الى عقد قمة عربية طارئة في

١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠ لتعبر عن شجبها واستنكارها للأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما اعتبر وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بأن تلك الأحداث كشفت عن الوجه الحقيقي للحكومة الإسرائيلية ورفضها للسلام، كما أضاف بأن فشل مجلس الأمن في اصدار قرار لتوفير حماية دولية وارسال مراقبين دوليين بأنه كان بمثابة رسالة الى إسرائيل للاستمرار في سياستها العدوانية . كما أدانت قطر خلال قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٢ مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي ممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني^(٨) . ولا يخفى أيضاً الدور الإعلامي التي قامت قناة الجزيرة القطرية أثناء تلك الانتفاضة من خلال الصور والمقاطع التي بثتها وبينت من خلالها آلة التدمير والقتل الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وهو ما جعل الجانب الإسرائيلي يوجه الاتهام لتلك القناة بالتحريض من خلال اظهارها لإسرائيل بصورة الجلاد والفلسطينيين بصورة الضحية^(٩).

وفي أعقاب مبادرة السلام العربية^(١٠) التي أطلقها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وتبنتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ ، ولعبت قطر دوراً جوهرياً في العمل على تفعيل تلك المبادرة من خلال رئاستها للجنة الوزارية واحتضانها للعديد من الاجتماعات التي عقدتها تلك اللجنة^(١١) . إلا أن عدم التجاوب الإسرائيلي مع تلك المبادرة دفع بقطر وباقي الدول العربية الى الإعلان أنها لن تظل مطروحة الى الأبد وأن السلام لا يعني الاستسلام ولكنه يعني دفع كل جانب لاستحقاقاته كاملة ونبذ منطق القوة وأسلوب المراوغة والخداع، وأن إسرائيل تجاهلت مبادرة السلام واستخفت بها، وأن الوقت قد حان لخطوات عملية تجعل من السلام حقيقة على الأرض وليس مجرد شعارات ومبادرات على الورق^(١٢).

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد دعا الى عقد اجتماع استثنائي على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الدوحة في ٥ آذار ٢٠٠٣ لتدارس الأوضاع الخطيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ، وقد أكد البيان الختامي للاجتماع على ادانة الانتهاكات الواسعة لسطات الاحتلال

الإسرائيلي وطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلام الدوليين بإجبار إسرائيل على وقف عدوانها على الشعب الفلسطيني، كما أعادت قطر نفس المطالب خلال المجلس الوزاري الخليجي الذي احتضنته الدوحة في شهر آذار ٢٠٠٣ وقمة الكويت الخليجية في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٣ والتي رحبت قطر من خلالها بتبني مجلس الأمن الدولي للقرار رقم (١٥١٥) لدعم وتطبيق خارطة الطريق الهادفة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي^(١٣). كما رحبت قطر بخطوة الانسحاب الأحادي لإسرائيل من قطاع غزة في شهر آب ٢٠٠٥ وطالبت الدول العربية بأن تنتظر بإيجاب الى ما أقدمت عليه إسرائيل^(١٤).

سعت قطر الى إيجاد مفاوضات بين إسرائيل وحركة حماس بعد فوز الأخيرة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في عام ٢٠٠٦، وكشفت عن ذلك وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك تسيبي ليفني^(١٥) بعدما كشفت أن دبلوماسياً قطريا اتصل بها وهي في واشنطن في شهر شباط عام ٢٠٠٦ وعرض عليها أن تكون بلاده وسيطاً بين إسرائيل وحماس لعقد هدنة طويلة الأمد، وقالت الوزيرة الإسرائيلية أنها رفضت العرض على الفور بسبب عدم وجود أرضية مشتركة بين إسرائيل وتلك الحركة^(١٦).

وفي القمة الخليجية التي شهدتها الدوحة في ٤ كانون الأول ٢٠٠٧ عبرت قطر عن أملها في أن يحقق مؤتمر (أنا بوليس)^(١٧) المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط، وفي ذلك الإطار أكد طارق الأنصاري السكرتير الأول بالوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة على مشاركة قطر في المؤتمر انطلاقاً من حرصها على نجاح كافة الجهود التي تتم من أجل عملية السلام^(١٨).

المبحث الثاني: ملامح التطبيع بين دولة قطر وإسرائيل خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠

أراد الإسرائيليون منذ سنوات اختراق حصار المقاطعة العربية وركزوا جهودهم بصورة خاصة على منطقة الخليج، حيث أن بلدان تلك المنطقة الغنية بموارد النفط والغاز لم تكن في حالة حرب

واقعية مع إسرائيل، ذلك على الرغم من أن الاسرائيليون كانوا يعلمون بأن حرب عام ١٩٧٣ جرى التحضير اليها بدعم مالي من تلك الدول. وخلال حرب الخليج الثانية عندما أعلن عن (اعلان دمشق)^(١٩) تخوف الإسرائيليين من توثيق العلاقات بين سوريا ودول الخليج، أما الطرف غير الخليجي الآخر في ذلك الإعلان وهو مصر فقد كانت إسرائيل قد أبرمت معها اتفاقية سلام دون أن ينتج عنها تفاعل وتعاون واسع بين البلدين^(٢٠).

تركزت الجهود الإسرائيلية على اختراق صف دول الخليج عن طريق الدول الصغيرة وفي مقدمتها قطر التي كان من أبرز أسباب انتقائها هو تمتعها بثروة ضخمة من الغاز التي يمكن تطويرها وتوفير قسط منها لمنطقة شرقي المتوسط عبر إسرائيل^(٢١).

كانت قطر من أبرز الدول التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وقطعت مرحلة متقدمة من التقاهم والتفاوض مع إسرائيل ، إذ التقى وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني بنظيره الإسرائيلي عام ١٩٩٣ في الأمم المتحدة^(٢٢) ، كما قامت صحيفة الشرق القطرية بإجراء مقابلة صحفية مع وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز^(٢٣) في ١٥ تشرين الأول من عام ١٩٩٣، ونشرتها على الصفحة الأولى بمانشيت عريض وصورة للوزير الإسرائيلي، وكانت تلك المقابلة هي الأولى من نوعها في الصحافة الخليجية ، وقد بررت الصحيفة اجرائها لذلك اللقاء بالقول "أن الأمور تسير باتجاه صلح شامل تفرضه علينا الظروف والتحولت السياسية شئنا أم أبينا"^(٢٤) .

كان اللقاء التاريخي الذي جمع وزير الخارجية القطري بنظيره الإسرائيلي شمعون بيريز ووزير الطاقة الإسرائيلي موشيه شاحال في كانون الثاني عام ١٩٩٤ في لندن محطة بارزة في علاقات البلدين فبعد أسبوع على ذلك اللقاء وفي زيارة له الى واشنطن وخلال تعقيبه على أحد الأسئلة التي وجهت له خلال تلك الزيارة بخصوص ذلك الاجتماع وفيما إذا كانت قطر تلعب بالنار مع جيرانها في سياسة التقارب مع إسرائيل والمقصود هنا استقزاز السعودية، أجاب الوزير القطري قائلاً "من المثير في بعض الأحيان اللعب بالنار.. اللعب بالنار يجب أن يتم بأمان" ويبدو أن حديث الوزير القطري جاء

بتشجيع من وزير الخارجية الأمريكي الذي قال "سأشجعه على اتخاذ إجراءات تخفف أثار المقاطعة لإسرائيل وعلى إقامة علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة بين بلاده والدولة العبرية تمهيداً لسلام حقيقي في الشرق الأوسط"^(٢٥).

قامت قطر خلال تلك الأثناء باستضافة مؤتمر في إطار المفاوضات متعددة الأطراف، وفي شهر نيسان عام ١٩٩٤ عُقد في الدوحة اللقاء الختامي لمجموعة العمل في القضية المعقدة الخاصة بمراقبة التسلح وتنمية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وترأس الوفد الإسرائيلي في تلك المحادثات مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية ديفيد عبري^(٢٦).

كان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ميالاً الى سياسة واقعية في مسألة العلاقات مع إسرائيل، مبنية على الاستجابة لما حدث من التغيرات على الساحة العربية والاتجاه الى مسيرة جماعية نحو السلام^(٢٧). وفي تصريح أدلى به بعد ثلاثة أشهر من توليه الحكم قال الأمير الشيخ حمد بأن "هناك خطة لمشروع غاز بين قطر وإسرائيل والأردن ويجري العمل على تنفيذها"^(٢٨).

كان وزير الخارجية القطري آنذاك الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد صرّح بأنه اجتمع أكثر من مرة في عام ١٩٩٥ مع وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز وقد اتفق الطرفان في ذلك العام على تنظيم رحلات جوية بينهما^(٢٩). وقد تكثفت زيارات وفود رجال الأعمال الإسرائيليين على مدى ثلاث سنوات وكانت قطر تستقبل الوافدين بغطاء من ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ووزير الخارجية حمد بن جاسم، وقد أسفرت الزيارات عن انفتاح على التعاون الفني والأمني والتجاري بين البلدين وتركزت الأبحاث على موضوع الغاز القطري وإمكانية تصديره الى إسرائيل، ومن ثم تتوجت المساعي بالاتفاق بين شركة أنرون الأمريكية لتصدير ٢-٣ مليون طن سنوياً من الغاز القطري الى منطقة شرقي المتوسط بما فيها إسرائيل، وكان من المعلوم أن

الهدف الرئيسي من ذلك الاتفاق هو تصدير الغاز لإسرائيل، ولهذا السبب بالذات وقع الاتفاق القطري مع الشركة الأمريكية عند نهاية مؤتمر عمان في أواخر تشرين الأول ١٩٩٥ (٣٠).

تم الإعلان في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٥ عن قيام قطر بتوقيع الاتفاق وكانت تلك هي أول صفقة من نوعها تتم بين دولة خليجية وإسرائيل خلافاً لما سبق الاتفاق عليه ضمناً من تأجيل هذا التعامل الاقتصادي مع إسرائيل الى حين انتهاء جميع مراحل السلام على كافة الجبهات العربية ، وتعليقاً على ذلك الاتفاق صرح شيمون بيريز "بأن العملية السياسية مع قطر قد بدأت وأن البلدين يمضيان باتجاه علاقة جديدة وأنه متفائل في هذا الشأن" ، والغريب أن بيريز قد عبر عن بداية العملية السياسية وليس عن بداية العملية الاقتصادية (٣١) . وقد لعب الأمريكيون دوراً في بلورة هذا المشروع وتولى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر دور الوسيط بين شركة إنرون الأمريكية التي يساهم بها اسرائيليون وعرب و التي تستخرج الغاز والجانب القطري والإسرائيلي مع الجانب الأردني وتبلغ تكلفة محطة التجميع ٣٠٠ مليون دولار ومن خلاله ستقوم إسرائيل بالحصول على كمية سنوية من الغاز لتمويل محطاتها الكهربائية وقد تقنن هذا الوضع باتفاقية أمدها ٢٥ عاماً بين قطر وإسرائيل وشركة إنرون وبتكلفة بلغت أربعة مليارات دولار وقد تم بالفعل اختيار شركتي دانكر و ماشاف الإسرائيليتين لترتيب خط الأنابيب من العقبة حتى عسقلان (٣٢) .

إلا أن مجموعة من الأحداث ومن بينها قيام إسرائيل بتنفيذ عملية عناقيد الغضب على لبنان وما تلاها من أحداث ولعل أبرزها قيام انتفاضة الأقصى الفلسطينية أدت الى توقف ذلك المشروع، والغريب أن إسرائيل هي التي أوقفت المشروع بينما كانت قطر متمسكة به (٣٣)، حيث لجأ الإسرائيليون الى التشكيك بإمكانية نجاح مشروع تصدير الغاز القطري الى إسرائيل ، وقد برز الموقف الإسرائيلي عن طريق تصريحات وزير الطاقة الإسرائيلي الذي قال بأن "حاجات إسرائيل من الغاز يمكن تغطيتها بشكل أفضل وبكلفة أقل من مستوردات الغاز عبر خط أنابيب يجري إنجازه بين مصر وإسرائيل من قبل شركة ايني الإيطالية، ومن ثم أكد الوزير الإسرائيلي أن مشروع امداد

اسرائيل بالغاز القطري بعد تسييله وشحنه من ثم تخزينه وإعادة السائل الى طبيعته عملية تستوجب سبع سنوات على الأقل وبكلفة تفوق الملياري دولار، وقد شكك الوزير الإسرائيلي بقدرة قطر أو الشركة الأمريكية المعنية على توفير الأموال المطلوبة لتنفيذ ذلك المشروع^(٣٤).

وتطور تطبيع العلاقات بين البلدين بعد مشاركة قطر في حضور جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين^{٣٥} الذي أُغتيل في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٩٥ وكانت تلك المشاركة القطرية متمثلة بحضور موفدها الى الجنازة وزير الإعلام القطري آنذاك عبدالعزيز بن حمد الكواري^(٣٦).

وبعد ذلك تحدثت أنباء عن مفاوضات جديدة لإنشاء خط طيران مباشر بين الدوحة وتل أبيب. حيث استقبلت الدوحة وفداً اسرائيلياً من أجل التوقيع على ذلك الاتفاق، إلا أن معارضة المملكة العربية السعودية حالت دون توقيعه^(٣٧).

صرح وزير الخارجية القطري في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٦ بأن إسرائيل تصدر الى دول الخليج العربي سلع بما يقرب من ملياري دولار سنوياً وقد أكد أيضاً أن إسرائيل تبيع سلعاً وبضائع الى المنطقة بعد إعادة تصديرها عبر جزيرة قبرص بعد تغيير اسم مصدرها ، وفي تلك الأثناء بدأت فعلاً العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول الخليج وفي مقدمتها قطر إذ قام الجانبان بفتح مفاوضات اقتصادية وتم الاتفاق بينهما على تبادل الوفود ورجال الأعمال والإسراع في بلورة اتفاق حماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي والاتفاق في مجال تحلية المياه والاتجاه نحو تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات مكافحة التصحر واستخدام المياه المالحة في الأغراض الزراعية ومجالات أخرى^(٣٨).

جرت في تلك الأثناء اتصالات مكثفة على الصعيد الدبلوماسي بين كبار المسؤولين القطريين والإسرائيليين، وأبرز مثال على ذلك لقاء وزير الخارجية القطري مع نظيره الإسرائيلي ايهود باراك^(٣٩) في مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين الذي عُقد في باريس في كانون الثاني عام ١٩٩٦ ،

وكان هناك لقاءات مع صناع القرار القطري في الشهور التالية ، وبعد ذلك جاء الحديث عن إقامة العلاقات وافتتاح مكاتب تمثيل المصالح المشتركة بين الجانبين، على غرار مكاتب تمثيل المصالح التي أُفتتحت تلك الفترة في المغرب وتونس وسلطنة عُمان ، ولكن تعرض قطر لضغوط مختلفة من الدول المجاورة وخصوصاً السعودية جعلها تترئث قبل اتخاذ خطوات إضافية في التطبيع. وبعد شهرين من ذلك التاريخ وخلال مؤتمر شرم الشيخ الذي عُقد في شهر آذار عام ١٩٩٦ قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال المؤتمر بمطالبة قطر بضم صوتها الى دول عربية قليلة أدانت العمليات الانتحارية في إسرائيل وإعلان دعمها لعملية السلام، وكتعبير عملي عن الاستجابة لتلك المطالبة قامت قطر بتوجيه دعوة رسمية الى رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارتها^(٤٠).

أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز زيارة تاريخية لقطر في ٢ نيسان عام ١٩٩٦ وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول إسرائيلي بهذا المستوى الى قطر وُعدت نقطة تحول لتعزيز العلاقات بين البلدين، وقد حظي بيريز باستقبال رسمي خلال تلك الزيارة تضمنت التحية العسكرية ورفع العلم الإسرائيلي وعزف النشيد الوطني، وقد التقى بيريز خلال الزيارة بأmir قطر ووزير خارجيتها وبحث معهما مسيرة السلام في المنطقة وتطوير العلاقات بين البلدين وكان هناك تركيز على الجانب الاقتصادي، ولذلك شارك في الزيارة رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين ، وقد شهدت تلك الزيارة أيضاً التوقيع على اتفاق لافتتاح مكاتب التمثيل الدبلوماسي تحت مسمى (مكتب تمثيل المصالح التجارية)^(٤١).

وعقب افتتاح إسرائيل مكتبها التجاري في الدوحة بدأ المكتب بنشاطه على الفور وبعد يومين من افتتاحه عبرت شركتا ايزنبرج و دانكتو الإسرائيليتين العاملتين في مجال الطاقة عن اهتمامهما بالاستثمار في مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطرية وانهما نقلتا رغبتهما للمسؤولين ورجال الأعمال في قطر، كما أن قطر أصبحت أول دولة خليجية تربط شبكة الهاتف لديها بإسرائيل^(٤٢).

أثرت مجموعة من الأحداث على طبيعة العلاقات بين إسرائيل ودول التطبيع العربية ومن ضمنها قطر، وكان من أبرز تلك الأحداث قيام إسرائيل بعملياتها العسكرية في كفر قانا جنوب لبنان والتي تسببت بإزهاق العديد من أرواح المدنيين اللبنانيين، وما تلاها من عملية عناقيد الغضب التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد حزب الله اللبناني، وقد أدت تلك الأعمال الى توجيه النقد لإسرائيل في العالم العربي بما في ذلك دول الخليج العربي، فقد أصدر مجلس التعاون الخليجي بياناً شجب وأدان فيه تلك العملية، ومن هنا صدرت البيانات من وزارة الخارجية القطرية التي ربطت بشكل مباشر بين الأحداث في لبنان والخطوات التي اتخذتها قطر في علاقتها مع إسرائيل، وقال مصدر في وزارة الخارجية القطرية "أن الهجمات الإسرائيلية تمثل اعتداء على سيادة لبنان وتشكل خطراً على الأمن والاستقرار وقد تؤدي الى عرقلة عملية السلام"^(٤٣). ولكن الأمور عادت الى التحسن بعد ان توصلت إسرائيل ولبنان الى هدنة على الحدود الشمالية لإسرائيل، وفي خطاب له خلال اللقاء السنوي للجنة اليهودية الأمريكية في واشنطن في ١٠ أيار ١٩٩٦ أكد وزير الخارجية القطري أنه "ينبغي النظر الى الأحداث في لبنان كدليل على حقيقة أنه ينبغي حل الخلاف في الرأي عن طريق الحوار وليس عن طريق العنف، وأن قطر قررت ألا تقيم بعد الآن علاقات مع إسرائيل من تحت الطاولة"^(٤٤). وبالفعل فقد شهدت العلاقات القطرية الإسرائيلية زخماً كبيراً وخطوات تطبيعية متسارعة، حيث بدأت الشركات الإسرائيلية الاستثمار في قطر والدخول في علاقات تجارية واقتصادية معها^(٤٥).

كانت قطر قد جمدت علاقاتها مع إسرائيل احتجاجاً على سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو^(٤٦) فبعد أسابيع من فوز الأخير بالانتخابات الإسرائيلية انعقدت قمة طارئة لرؤساء دول الجامعة العربية في القاهرة وطلبت من الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل بأن تجمد هذه العلاقات، باستثناء مصر والأردن التي كانت علاقاتها مع إسرائيل مبنية على اتفاقيات سلام رسمية تضمنت تنازلات من جانب إسرائيل لإعادة الأرض المحتلة وفقاً للنص العربي، ومن هنا اضطرت قطر في ١٣ تموز ١٩٩٦ وعلى لسان وزير خارجيتها عن إلغاء

افتتاحها لمكتب التمثيل التجاري القطري التي كانت تعترم افتتاحه في تل أبيب. كما دعا الوزير القطري إسرائيل الى إعادة التفكير في مواقفها المتطرفة وحث رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد على عدم الاعتراض على مبدأ الأرض مقابل السلام، وقد ربط الوزير القطري قرار بلاده بقرار الجامعة العربية وأن قرار إعادة النظر في العلاقات التجارية مع إسرائيل تم اتخاذه بالتعاون مع بقية الدول العربية^(٤٧). وبالتالي فإن الرؤية القطرية آنذاك جاءت متماشية مع باقي المواقف العربية التي رأت بأنه لن يكون هناك أي تقدم في العلاقات قبل أن تتضح مواقف إسرائيل السياسية من عملية السلام وأن تتعهد بتجميد الاستيطان^(٤٨). وفي ذلك الاطار تحدثت أنباء عن قيام دوري جولد وهو مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو بزيارة الى الدوحة في شهر تموز ١٩٩٦ لغرض اجراء محادثات مع الدوحة من أجل دفع عملية التطبيع^(٤٩).

أما من الناحية الشعبية فيمكن ادراك الرأي العام القطري من خلال استطلاع نادر للرأي أجرته صحيفة الوطن القطرية في شهر آيار عام ١٩٩٧ أي بعد سنة من فتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة وقد جاءت نتيجة ذلك الاستطلاع بأن ٩١٪ ممن شملهم الاستطلاع أعربوا عن تأييدهم لإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر ، مقابل ٥٪ فقط اعترضوا على ذلك و ٤٪ امتنعوا عن الإدلاء بأرائهم ، وفي جانب آخر من ذلك الاستطلاع كان ٨٦٪ يؤيدون تجميد كلي في العلاقات مع إسرائيل و ٨٨٪ يؤيدون تفعيل الحصار التجاري العربي على إسرائيل، وأغلبية عظمى مشابهة تؤيد التأكيد على أن عملية السلام والتطبيع لن تعيد للعرب حقوقهم الكاملة^(٥٠).

وعلى الرغم من قيام حكومة نتنياهو بتوقيع اتفاق الخليل مع الفلسطينيين في بداية عام ١٩٩٧ والذي أعاد ترتيب الوجود الإسرائيلي في المدينة ، حيث أعلنت الحكومة القطرية أن اتفاق الخليل يمثل خطوة إيجابية لاستئناف عملية السلام، ويبدو أن الترحيب القطري بذلك الاتفاق جاء نابغاً من الرغبة القطرية بتأثيره ايجاباً على انعقاد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الذي كان من المقرر انعقاده في الدوحة بعد عشرة أشهر. إلا أن الأمور عادت للتدهور مجدداً بين إسرائيل والفلسطينيين في الشهور التي تلت ذلك مما نتج عنه ممارسة المزيد من الضغوط على قطر من أجل دفعها لإلغاء ذلك المؤتمر^(٥١).

وقد استمرت العلاقات القطرية الإسرائيلية في التقدم فقد زار وفد قانوني إسرائيلي الدوحة للمشاركة في مؤتمر دولي عقدته الرابطة القانونية القطرية في شهر أيلول عام ١٩٩٧، حيث كان الوفد يسعى لبحث منافع المؤتمر الاقتصادي كما دعت قطر الشركات الإسرائيلية للمشاركة في المعارض الدولية التي تقام في الدوحة مثل معرض الأمن الدولي، ولاشك في أن موافقة قطر على المشاركة الإسرائيلية في المعرض عمق من انعزالها عن الصف العربي^(٥٢). ولا يخفى بأن للولايات المتحدة الأمريكية دور في عملية التسوية بين دول الخليج العربي ومنها قطر وبين إسرائيل وذلك من خلال الربط بين الترتيبات الأمنية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لحماية تلك الدول وبين عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي^(٥٣).

وكان إصرار قطر على عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشرين الثاني عام ١٩٩٧ تحدياً للإجماع العربي في ذلك وتجسيدا لمحاولة قطر القيام بدور إقليمي، وهو ما ترتب عليه دخول قطر في صدامات مع الكثير من الدول العربية وخاصة مصر وسوريا، فالقيادة القطرية اتخذت قرار الفصل بين المسارين الاقتصادي والسياسي من عملية السلام، وأن القمة الاقتصادية المزمع عقدها في الدوحة تدعم عملية السلام وهو موقف استنكرته سوريا باعتباره يمثل خروجاً على قرارات الجامعة العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل في ظل استمرار عملية الاستيطان، وفي المقابل فإن مصر وسوريا والعديد من الدول العربية أكدت على ضرورة الربط بين المسار السياسي والاقتصادي في عملية السلام^(٥٤). وفي دفاعه عن قيام قطر باستضافة ذلك المؤتمر قال الشيخ حمد بن خليفة " لا أود أن تطفئ الاعتبارات السياسية على مؤتمر اقتصادي هو في الأساس استكمالاً و استمراراً لما سبقه من مؤتمرات، إلا أن ظروفًا سياسية أحاطت بهذا المؤتمر أدت الى

اتخاذ مواقف اتجاهه، ونريد أن نؤكد بأن استضافة دولة قطر لهذا المؤتمر لا تنطلق من مصلحة خاصة بها أو لتحقيق مكاسب لنفسها على حساب غيرها، وانما كان قرارها للالتزام دولي قطعه قطر على نفسها واجتهاداً يصب في نهاية الأمر في خدمة وظيفة السلام في الشرق الأوسط^(٥٥).

قام وزير الخارجية القطري بتوجيه الدعوة الى نظيره الإسرائيلي لحضور ذلك المؤتمر في تشرين الأول ١٩٩٧، أما العنوان الذي تم اختياره للمؤتمر فهو (خلق شراكة عامة وخاصة من أجل التجارة والتنمية الاقتصادية لما بعد عام ٢٠٠٠)، وهو أسلوب حاولت من خلاله قطر تحية المشاكل السياسية والأمنية جانباً والتركيز على الأعمال التجارية، وقد لجأت قطر لذلك الأسلوب من أجل تخفيف شدة المعارضة في العالم العربي لذلك المؤتمر بسبب المشاركة الإسرائيلية^(٥٦)، أما الجانب الإسرائيلي فقد أعلن بأن الوفد الرسمي الذي سيحضر المؤتمر سيكون ممثلاً بوزير التجارة و الصناعة ناتان شارانسكي ومحافظ بنك إسرائيل يعقوب فرانكل بالإضافة الى وفد كبير ضم مسؤولين رفيعي المستوى من مختلف الوزارات الإسرائيلية، ومجموعة من رجال الأعمال والصحفيين. وقد ورد في احدي الصحف الإسرائيلية بأن وزير الخارجية ديفيد ليفي^{٥٧} قرر عدم المشاركة في المؤتمر كي يمنع تحول المؤتمر الى منصة لتوجيه الإدانة السياسية لإسرائيل، وبالتالي فإن المشاركة الإسرائيلية قد تتيح التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمؤتمر^(٥٨). وعلى العموم فقد كانت المشاركة الإسرائيلية في ذلك المؤتمر علامة فاصلة تدل على صفحة جديدة من صفحات العلاقات بين الطرفين الإسرائيلي والقطري .

بعد ذلك وبوقت قصير تدهورت الأوضاع نتيجة السياسة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية ، وقد تبين ذلك من خلال تصريحات المسؤولين القطريين التي كان من أبرزها تصريح وزير الخارجية القطري الذي ذكر "بأن النية الطيبة والأجواء المتقابلة كانت وراء قرار الأمير لإقامة علاقات مع إسرائيل، أما الآن وطالما أن عملية السلام وصلت الى طريق مسدود بسبب إسرائيل ولأنها تتجاهل وجهة نظر الدول العربية فإن قطر أوقفت تماماً الإجراءات التي كانت اتخذتها

لافتتاح مكتب تجاري قطري في إسرائيل وخفضت من أنشطة المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة"، وفي شهر نيسان عام ١٩٩٨ نشرت الصحف تحذيراً للوزير القطري من أن سياسة إسرائيل وجمود عملية السلام قد يؤديان الى قطع تام للعلاقات وإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة^(٥٩). وكان الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر قد دعا خلال كلمته في افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي استضافته الدوحة في ١٥ آذار ١٩٩٨ الى "العمل على دفع عملية السلام المتعثرة مؤكداً على أهمية دعم الدول الإسلامية للسلام الشامل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، كما نتقد عدم التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة وحرصها على فرض سياسة الأمر الواقع"^(٦٠).

انعكس اتفاق واي بلانتيشين^(٦١) بين الإسرائيليين والفلسطينيين ايجاباً على العلاقات بين الطرفين، فبعد وقت قصير من التوقيع على ذلك الاتفاق قامت قطر بتوجيه الدعوة لإسرائيل للمشاركة في معرضها التجاري للأجهزة والمعدات التأمينية والدفاعية والأمنية الذي أُفتتح في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٨، وترأس الوفد الإسرائيلي المشارك مارك سوفير رئيس شعبة اقتصاد الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإسرائيلية ورافقه مسؤولون وممثلون لكل من وزارة الدفاع الإسرائيلية ومعهد التصدير والتعاون واتحاد المكاتب التجارية الإسرائيلية. كما استمرت اللقاءات بين الطرفين على عدة مستويات واستمر إسرائيليون بزيارة قطر وأقيمت محاولات عدة لتنفيذ صفقات مشتركة في مجالات الاتصالات والزراعة، كما قررت قطر السماح لرياضيين إسرائيليين بالمشاركة في مسابقات وبطولات دولية أقيمت في الدوحة^(٦٢).

عبرت قطر عن ارتياحها عند تسلم ايهود باراك لرئاسة الوزراء في إسرائيل في آيار ١٩٩٩ ودعته الى خطوات عملية لتحقيق عملية السلام ، وفي ذلك السياق كان وزير الخارجية القطري قد التقى بنظيره الإسرائيلي ديفيد ليفي في ٣٠ أيلول عام ١٩٩٩ على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وبحث الجانبان مستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط، كما التقى

الوزير القطري أيضاً برؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية وناقش معهم مستجدات عملية السلام^(٦٣).

المبحث الثالث: العلاقات القطرية - الاسرائيلية خلال المدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

كان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد التقى في ٨ أيلول عام ٢٠٠٠ برئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ايهود باراك في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد صرح وزير خارجية قطر بأن اللقاء شهد قيام أمير دولة قطر بشرح الموقف القطري تجاه قضية السلام الفلسطيني الإسرائيلي والذي تمثل بقول الأمير القطري "بأنه لا يمكن قيام سلام عادل وشامل إلا إذا كان هناك وضوح في الاتفاق والسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، كما شدد على أن الوصول الى سلام عادل مع سوريا قضية مهمة جداً لأنه لا يمكن أن ينتهي الصراع بشكل كامل إلا إذا تم التوصل الى حلول مرضية على المسارين الفلسطيني والسوري^(٦٤). وكان الشيخ حمد بن خليفة أشار خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاريخ أعلاه الى مجموعة من القضايا ومن ضمنها حث الأمم المتحدة لتفعيل دورها لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة الى ضرورة التحرك العاجل لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن هنا وجه الدعوة الى إسرائيل للانضمام الى اتفاقية منع انتشار تلك الأسلحة^(٦٥).

وقد كشفت مصادر إسرائيلية في ذلك الوقت بأن مسؤولين في سلاح الجو العسكري الإسرائيلي قد اعترضوا على تنفيذ اتفاق أبرم بين قطر واسرائيل سمحت الأخيرة بموجبه للطائرات القطرية بالمرور عبر المجال الجوي الإسرائيلي في رحلاتها المتجهة الى العاصمة البريطانية لندن، وقد أمضى الجانبان أياماً طويلة لإبرام ذلك الاتفاق الذي سعت قطر من خلاله الى تقصير المدة الزمنية لرحلات الطائرات القطرية التي تضطر الى الطيران فوق الأردن ومصر ولبنان، وقد جرت محادثات بين شركة المال الإسرائيلية للطيران وشركة الخطوط الجوية القطرية

في شأن علاقات محتملة خصوصاً بالنسبة الى السياح الإسرائيليين الى دول شرق آسيا ويستخدم المئات من الإسرائيليين ولاسيما الشباب منهم عمان محطة لهم للسفر الى بلدان شرق آسيا بهدف السياحة وغيرها ، واذ نُفذ الاتفاق المذكور ستكون قطر الدولة العربية الثانية الى جانب الأردن التي تستخدم المجال الجوي الإسرائيلي^(٦٦).

كانت قطر قد نجحت باستضافة مؤتمر القمة لقادة الدول الإسلامية في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٠ وانعقدت تلك القمة بعد أقل من شهرين من اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية التي أدت الى قيام العديد من الدول العربية بقطع علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي، ومن هنا وقعت قطر تحت ضغط شديد من جانب بعض دول المنطقة، فقد دعا وزير الخارجية السوري فاروق الشرع^(٦٧) الى اغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة قبل افتتاح المؤتمر، كما طالب زعيم حزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله^(٦٨) قطر بقطع علاقاتها مع إسرائيل وقال "إن قطر إذا أصرت على استمرار علاقاتها مع إسرائيل فلابد من نقل قمة الدول الإسلامية الى مكان آخر" ، وهنا وجدت قطر نفسها أمام موقف معقد للغاية حيث كانت الدوحة مهمة بانعقاد تلك القمة على أرضها لدعم مكانتها الدولية، كما تزايدت على قطر الضغوط قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر من خلال تهديد السعودية بمقاطعة المؤتمر وتهديد دول أخرى بخفض مستوى التمثيل فيه، ونتيجة لتلك الضغوط أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية أنه "استجابة لقادة الدول المشاركة وانطلاقاً من التضامن الإسلامي، فقد قررت قطر إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة" ، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك الإعلان إلا أن مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة بقي بعد انتهاء القمة الإسلامية^(٦٩). حيث أكد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي نواف مصالحه "أن قطر لم تطلب رسمياً اغلاق مكتب المصالح الإسرائيلي في الدوحة ولم تجري أي اتصال مع وزارته في هذا الشأن، وأن قرار الإغلاق للمكتب تم لأسباب أمنية من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية وذلك بسبب انعقاد قمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة"^(٧٠).

وكان السفير القطري لدى الأمم المتحدة قد طلب من إسرائيل أن تدعم قطر في ترشيحها للحصول على مقعد في مجلس الأمن للأمم المتحدة كعضو غير دائم، فردت إسرائيل بشكل إيجابي على ذلك الطلب، على اعتبار أن قطر كانت واحدة من الدول العربية القليلة التي احتفظت بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل^(٧١).

شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٥ تحركات على المستويين الرسمي وغير الرسمي بين قطر وإسرائيل ومن أبرز شواهدهما^(٧٢) :-

١- اللقاءات الثنائية بين مسؤولين خليجيين وإسرائيليين على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في الفترة من ١٤ الى ١٦ أيلول ٢٠٠٥، وكان أبرزها لقاء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جبر بن جاسم ال ثاني بنظيره الإسرائيلي سيلفان شالوم، وقد كشف الأخير عن "أن وزير خارجية قطر أبلغه أن الدوحة معنية بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، ودعاه الى حضور المؤتمر الاقتصادي السنوي في الدوحة". وكان وزير خارجية قطر دعا أمام منبر مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في شهر أيلول عام ٢٠٠٥ للجلوس مع إسرائيل في مؤتمر جديد للسلام، وإعادة النظر في طبيعة العلاقات مع إسرائيل .

٢- أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ إعادة فتح مكاتبها التمثيلية في كل من قطر وعمان والمغرب ودبي، وكانت إسرائيل قد افتتحت مكتباً تجارياً لها في الدوحة في بداية عام ١٩٩٦، وبدأت الشركات الإسرائيلية الاستثمار في قطر والدخول في علاقات تجارية واقتصادية معها، كما دعت قطر الشركات الإسرائيلية للمشاركة في المعارض الدولية التي تقام في الدوحة .

٣- تخفيف بعض دول مجلس التعاون الخليجي من إجراءات الحظر الاقتصادي التي كانت تفرضها على إسرائيل تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية بمقاطعة الدول العربية لإسرائيل، حيث كشفت شركة

(أركيا) الإسرائيلية للطيران منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥ عن اتفاقها مع الخطوط الجوية القطرية على تسفير الإسرائيليين على الرحلات القطرية الى ٢٠ دولة في آسيا وأفريقيا، على أن تتولى الشركة الإسرائيلية نقلهم أولاً من تل أبيب الى العاصمة الأردنية عمّان، ورغم نفي الشركة القطرية وجود هذا الاتفاق إلا أن مسؤولاً حكومياً قطرياً لم يستبعد توقعه من جانب شركة أردنية تعمل كوكيل للخطوط الجوية القطرية.

وفي عام ٢٠٠٥ أيضاً قام أمير قطر بالتبرع بمبلغ عشرة ملايين دولار وذلك لبناء ملعب حيفا التابع لفريق كرة القدم (بني سخنين) من عرب إسرائيل والذي حمل اسم استاد الدوحة، وكذلك إقامة مركز رياضي في المدينة، وأدى هذا التبرع السخي الى جعل اسم قطر لدى الكثيرين من مختلف شرائح الشعب الإسرائيلي^(٧٣). وفي اطار توثيق العلاقات بين الجانبين القطري والإسرائيلي تم تخريج (١٣) ضابطاً قطرياً من كلية بن جوريون الأمنية في إسرائيل في شهر أيلول ٢٠٠٦، كما تسلم وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم خلال تلك المدة ميدالية هرتزل من الدرجة الثانية نتيجة بحثه المستمر لنشر الأمن والسلام في الشرق الأوسط^(٧٤).

وفي ٣٠ كانون الثاني من العام ٢٠٠٧ تم دعوة الرئيس الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز لزيارة قطر لإلقاء محاضرة في جامعة قطر حيث تم استقباله استقبالاً ملكياً^(٧٥). كما حاولت قطر الاضطلاع بمهام وساطة في الصراع الإسرائيلي العربي، وعلى سبيل المثال شهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ أيلول ٢٠٠٧ لقاء علني بين أمير قطر ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بحثا خلاله عملية السلام ، وبعد أيام من ذلك اللقاء قال أمير قطر بأن "سياستنا تقوم على إقامة علاقات صداقة مع الجميع ونحن في حاجة الى علاقات طيبة مع إسرائيل على الرغم من مشاكلنا بسبب القضية الفلسطينية"^(٧٦). وفي نهاية شهر تشرين الثاني من نفس ذلك العام التقى رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم مع الرئيس السوري بشار الأسد^(٧٧) وقد بحث الجانبان خلال ذلك اللقاء مشاركة سوريا في مؤتمر (آنا بوليس) .

وكان أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة كان قد التقى في شباط من العام ٢٠٠٨ بعضو الكنيسة يوسي بيلين ساعياً للتوسط بين إسرائيل وحركة حماس، حيث ذكر الشيخ حمد بأن "حركة حماس مرنة وقد تغيرت بشكل كبير خصوصاً حديثها عن الالتزام بوقف اطلاق النار، مشيراً الى أن قطر على استعداد للتوسط بين إسرائيل وأية دولة أو منظمة عربية بما فيها حماس" وفي نفس ذلك اللقاء أكد الأمير القطري على متانة العلاقة بين قطر وإسرائيل وأنه لا اعتراض لدى قطر على رفع العلم الإسرائيلي بالدوحة^(٧٨).

مُتَّ تاريخ الثالث عشر من نيسان عام ٢٠٠٨ تطوراً ملحوظاً على مستوى العلاقات القطرية الإسرائيلية، حيث شهد ذلك التاريخ قيام وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك تسيبي ليفني بزيارة لدولة قطر هي الأولى وذلك للمشاركة في منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة، وقد استغرقت الزيارة ثلاثة أيام أُلقت خلالها وزيرة الخارجية الإسرائيلية كلمة في منتدى الدوحة للديمقراطية والتطوير والتجارة الحرة الذي عُقد تحت رعاية أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني^(٧٩) ، وقد دعت الوزيرة الإسرائيلية في كلمتها خلال المنتدى "الدول العربية لإقامة علاقات متينة مع بلادها كما تفعل قطر"^(٨٠) وعلى هامش تلك الزيارة قامت ليفني بإجراء محادثات مع أمير قطر ورئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني، وقد المحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية الى إمكانية اجراء مفاوضات سلام مع سوريا، كما سعت الى التحريض على ايران ورأت أن هناك فرصة "لإسرائيل والعرب لبناء جبهة في وجه طموحات ايران النووية وأن إيقاف ايران فيه مصلحة للعرب وإسرائيل"^(٨١).

كما تضمنت الزيارة تخفيف حدة التوتر بين إسرائيل وقناة الجزيرة القطرية التي كان نائب ليفني قد أعلن قبل أسابيع عن مقاطعة إسرائيل للقناة بادعاء أن تقاريرها منحازة الى جانب الفلسطينيين. كما طرحت ليفني في تلك الزيارة موضوع الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس وحزب الله وإمكان إجراء اتصالات مع سوريا^(٨٢).

لقد أوضحت تلك الزيارة رضا الجانب الإسرائيلي عن سياسة قطر تجاهها فقد جاء على لسان مندوب التلفزيون الإسرائيلي المرافق للوزيرة الإسرائيلية قوله خلال تقريره التلفزيوني "هنا في الدوحة وصلت وزيرة خارجية إسرائيل في اطار زيارة علنية رسمية وحظيت باستقبال رسمي ، ألا تدركون أن هذا انجاز كبير للدبلوماسية الإسرائيلية"^(٨٣).

إلا أن العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨^(٨٤) شكّل نقطة تحول في العلاقات بين قطر واسرائيل و ألقى بظلاله على طبيعة العلاقات بين الطرفين وقد تجلّى ذلك من خلال قيام قطر بإغلاق مكتب التجارة الإسرائيلي في الدوحة ، وقد كان المستشار السياسي الإسرائيلي والمدير العام المندوب لشؤون الشرق الأوسط ياكوف حاداس قد أشار في حديث له الى "أننا نحتاج أن نفهم القطريين أنهم لا يمكن أن يتوقعوا عودة التعاون والعلاقات مع إسرائيل بدون إعادة فتح المكتب التجاري الإسرائيلي" وأضاف بأن "السياسة القطرية تجاه إسرائيل بعد ذلك العدوان قد لا يكون له علاقة بالتغير الأيديولوجي تجاه المعسكر المتشدد، بل قد لا يكون سوى محاولة لمنافسة السعودية " كما كشف المسؤول الإسرائيلي بأنه تلقى دعوة من الدوحة لمناقشة إعادة افتتاح مكتب التجارة الإسرائيلي في الدوحة^(٨٥).

الخاتمة

بررت قطر بأن الهدف من وراء علاقاتها مع إسرائيل هو تدعيم وتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط تماشياً مع المتغيرات الإقليمية والدولية، إلا أن الهدف الفعلي من تلك العلاقات مع إسرائيل هو تعزيز موقفها بلعب دور أوسع في السياسة الخارجية الإقليمية التي جعلتها تتنافس مع دول أقدم منها في هذا المضمار. ومن جهة أخرى فإن لتلك العلاقات أثر في تأكيد استقلاليتها على الساحة العربية. ولعل من أبرز الأسباب التي دعت قطر لإقامة علاقات مع إسرائيل هو جذب اهتمام الأمريكيين من جهة، وسياسة قطر المتمثلة بالتمسك بلعبة التوازنات الإقليمية من خلال

التناقضات المتمثلة باستضافتها لأكبر القواعد الأمريكية في المنطقة وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والدخول بعلاقات مع حليفة الأخيرة إسرائيل من جهة، وبين تحالفها أو علاقاتها المتميزة مع معسكر ما يسمى بالممانعة المتمثل بإيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس .

أما الجانب الإسرائيلي فقد كانت لديه العديد من الدوافع والأسباب لتطوير تلك العلاقات والتي تنوعت ما بين السياسية والتجارية والاستراتيجية لتأمين زيادة حلفائها في المنطقة العربية، وعلى سبيل المثال كان أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين قد ذكر بأن العلاقات القطرية الإسرائيلية لها تأثير على الدولة العبرية، لأن حركة حماس لا تستطيع أن تتخذ أي موقف عدائي قوي تجاه إسرائيل في غزة من دون دعم قطر التي تمول حماس ودون قطر ستبقى حماس دون تمويل مما يضعفها وسلطتها على غزة، وبالتالي فإن التقارب القطري الإسرائيلي سيمارس ضغوطاً على حماس كي لا تعرض أمن إسرائيل للخطر.

يعتبر مشروع تزويد إسرائيل بالغاز القطري من المشاريع الخطيرة التي مثلت نقلة في العلاقات الإسرائيلية - القطرية، على اعتبار أن أهمية هذا المشروع تجاوزت أبعاده الاقتصادية ولعب دوراً في دفع العلاقات بين الطرفين، وعبر عن وجهة نظر الجانبين التي رأت في ذلك المشروع محفزاً لتعميق التعاون في مجالات حيوية وضرورية لاستقرار المنطقة وكمساهمة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط .

نستنتج من خلال تتبع العلاقات القطرية الإسرائيلية والكيفية التي بدأت بها ودرجات صعودها وهبوطها حسب الموقف السياسي والأمني في المنطقة، بأن كلا الطرفين كانا متمسكان باستمرار تلك العلاقة ومستعدان لتطويرها، ولكن ما يتعرض له كل طرف من ضغوط محيطة هو ما يعيق أن تكون هذه العلاقة واضحة المعالم أمام الجميع.

لقد كانت هناك مجموعة من المعوقات التي كانت تحول بين توطيد العلاقات بشكل أكبر بين إسرائيل و قطر ومنها العلاقات الوطيدة للأخيرة مع إيران والتي كانت تحرص عليها بشدة مضافاً إليها علاقاتها الطيبة مع حركات المقاومة للوجود الإسرائيلي ومنها حركة حماس وحزب الله اللبناني، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الرفض الشعبي الداخلي يضاف إليه التراث الوهابي ووجود خط متشدد داخل قطر متمثل بالإخوان المسلمين وزعيمهم هناك يوسف القرضاوي الذي له صوت مسموع و قدرة في التأثير على الداخل القطري يرفض أي شكل من أشكال التطبيع ولو في الظاهر ، يضاف الى ذلك طبيعة السياسة الإسرائيلية التي تبنتها بعض الحكومات المتعاقبة على الحكم في إسرائيل والتي تمثلت بتشجيع الاستيطان والقيام بعمليات عسكرية واستنزائية تجاه الفلسطينيين واللبنانيين مما أدى الى تقويض ما يسمى بعملية السلام ورفض العديد من الدول العربية لعمليات التطبيع التي تجري بين إسرائيل ودول الخط الثاني العربية ومن ضمنها قطر، كل ذلك أثر على طبيعة الموقف وجعل القيادة القطرية تخطو خطوات خجولة تجاه التطبيع في بعض الأوقات .

وبالنتيجة فقد وجدت قطر نفسها بين المطرقة والسندان طوال المدة (موضوع البحث) فهي بين ضرورة إرضاء العالم العربي والطموحات الفلسطينية من جهة وبين الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع إسرائيل والثقة التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية بفضل تلك العلاقات من جهة أخرى.

هوامش البحث

(١) تم توقيع الاتفاق في ١٣ أيلول ١٩٩٣ في حديقة البيت الأبيض بواشنطن، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز ووزيرا خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا بصفة شاهدين، وكان يراقب مراسم التوقيع

كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ويعتبر ذلك الاتفاق الأول من نوعه بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وقد تألف الاتفاق من سبعة عشر مادة وأربعة ملاحق وتضمنت أبرز موادها هدف المفاوضات في إقامة سلطة ذاتية مستقلة لا تتجاوز الخمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة، واقترحت اتفاقية أوسلو حلاً جزئياً كمر يمهد الطريق للحل الدائم المتمثل بدولتين لشعبيين. منصور أبو كريم، اتفاق أوسلو كيف بدأ وكيف انتهى، الجزيرة نت،

تشرين الأول ٢٠١٨: <https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/1>

(٢) عرفات علي جرجون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء... أعداء، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٧٠.

(٣) تيسير علي الحسانة، تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية ١٩٩٤-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص ٩٤.

(٤) عرفات علي جرجون، المصدر السابق، ص ١٧٢.

° ولد في الدوحة عام ١٩٥٩، ويُعد رجلاً اقتصادياً بارزاً استثمر في عدد من المشاريع الاقتصادية الناجحة، شغل منصب مدير مكتب وزير الشؤون البلدية والزراعة للمدة ١٩٨٢-١٩٨٩، وأصبح وزيراً للشؤون البلدية والزراعة في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٩، وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عيّن وزيراً للخارجية، واحتفظ بمنصبه وزيراً للخارجية ضمن التشكيلات الوزارية (١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٩) وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تم تعيينه نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الخارجية، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تم تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الخارجية، غادر مناصبه مع التغيير السياسي الذي حصل في قطر في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣. ينظر: جريدة الوسط البحرينية، العدد ١٦٧١، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٦) خالد رزاق صالح، سياسة قطر الخارجية في عهد حمد بن خليفة آل ثاني ١٩٩٥-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠٢٠، ص ٩٣.

(٧) انفجرت انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠ وذلك بعد أن قام زعيم حزب الليكود آنذاك أرييل شارون بالدخول إلى الحرم القدسي الشريف تحت حماية القوات الإسرائيلية، وامتدت على أثر ذلك المواجهات في جميع الأراضي المحتلة والتي قابلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بعنف لا مثيل له، فقد نفذت الفصائل الفلسطينية هجمات داخل المدن الإسرائيلية واستهدفت تفجير مطاعم وحافلات تسببت بمقتل العديد من الإسرائيليين، ووفقاً لأرقام فلسطينية وإسرائيلية رسمية فقد أسفرت تلك الانتفاضة عن مقتل ٤٤١٢ وجرح ٤٨ ألف فلسطيني، بينما قُتل ١١٠٠ إسرائيلي بينهم ٣٠٠ جندي وجرح نحو ٤٥٠٠ آخرين، وكان من أبرز أحداث تلك الانتفاضة اجتياح مخيم جنين وتعرض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لاجتياحات عسكرية وتدمير آلاف المنازل والبيوت والأراضي الزراعية.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/9/28/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D8%B1%D8%AD%D9%84-%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%AA-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>

(٨) عرفات علي جرجون، المصدر السابق، ص ١٧٤.

- (٩) صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٧٧.
- (١٠) تبنى القادة العرب في قمة بيروت يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ مبادرة السلام السعودية على أساس السلام وإقامة علاقات طيبة مع إسرائيل في مقابل انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز أعلن خلال القمة الاقتصادية العربية التي عُقدت بالكويت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بأن تلك المبادرة لن تبقى على الطاولة إلى الأبد. ينظر: عبدالله محمود نجم، موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي ١٩٨١-٢٠١٢ من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤، ص ١٦٦-١٦٧.
- (١١) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص ١٧٥.
- (١٢) تيسير علي الحسانية، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (١٣) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص ١٧٧.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.
- (١٥) ولدت في ٨ تموز عام ١٩٥٨، شغلت منصب المدير العام لسلطة الشركات الحكومية خلال المدة ١٩٩٦-١٩٩٩، دخلت الكنيست في العام ١٩٩٩ كنانبة عن حزب الليكود، دعمت وبادرت لإنشاء حزب كاديفا مع أرييل شارون في العام ٢٠٠٥، ودعمت خطة الانفصال احادي الجانب عن غزة في العام ٢٠٠٥، وفي نفس العام شغلت منصب وزيرة القضاء في حكومة شارون، وعُينت بعد ذلك رئيسة لطاقت المفاوضات مع الفلسطينيين، استلمت منصب وزيرة الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦، ترأست حزب كاديفا بعد استقالة أولمرت وفشلت في تشكيل الحكومة في نهاية العام ٢٠٠٨، أنشأت حزب هتنوعاه في العام ٢٠١٢، وشغلت منصب وزيرة العدل من عام ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٤. ينظر: ايناس خطيب، شخصيات في السياسة الإسرائيلية، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٨.
- (١٦) جهاد ماهر الطوخلي، العلاقات القطرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية ١٩٩٦-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧، ص ٦٨.
- (١٧) عُقد مؤتمر أنا بوليس في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ بمبادرة من الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش وبحضور ومشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ومشاركة ممثلين لما يزيد عن أربعين دولة ومنهم زعماء ورؤساء عرب ومسلمون، ومن أبرز نقاط النقاهم المشترك التي تم التوصل اليها خلال ذلك المؤتمر هي العزم على وضع حد لسفك الدماء والصراع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، والموافقة على عقد مفاوضات ثنائية من أجل التوصل الى معاهدة سلام تحل جميع القضايا العالقة، والتزام الطرفان بمواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة على خارطة الطريق وقيام الولايات المتحدة بالمراقبة والحكم فيما يتعلق بوفاء كلا الجانبين بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق. سميح شبيب، قراءة في مؤتمر أنا بوليس، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، <https://www.prc.ps/>
- (١٨) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(١٩) إعلان دمشق : وهو الإعلان الذي صدر عن مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا الذي انعقد في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ في دمشق ونص على مبادئ التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وأكّدت الأطراف المشاركة فيه عن عزمها على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون بين أعضاء الأسرة العربية تركز على مجموعة من المبادئ التي من بينها التنسيق والتعاون بموجب ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة ولتحقيق حل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين، وفي المجالين السياسي والأمني أكّدت الأطراف المشاركة على التزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. ينظر: عباس فنجان صدام، العلاقات السعودية - السورية ١٩٨٠-٢٠٠٠، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣(ب)، البصرة، ٢٠١٨، ص٧٨-٨٤؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢، العدد ٦، ١٩٩١، ص١-٣.

(٢٠) مروان إسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٥٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(٢٢) أحمد سلمان، العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، بغداد، ص٨.

(٢٣) ولد في بولندا عام ١٩٢٣ وفي عام ١٩٣٤ انتقلت أسرته الى فلسطين ، انخرط في العمل السياسي في سن الثامنة عشر عند انتخابه سكرتيراً للحركة العمالية الصهيونية، وفي عام ١٩٤٧ عُين في منصب المسؤولية عن الأفراد وصفقات الأسلحة في الميليشيات الصهيونية التي عرفت باسم الهاغاناه وكانت نواة الجيش الإسرائيلي، انتخب عضواً في الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٥٩ واستقال عام ١٩٦٥، اصبح زعيماً لحزب التحالف الإسرائيلي ورئيساً للوزراء عام ١٩٧٧، تسلم منصب وزير الخارجية في حكومة رابين عام ١٩٩٢، وحصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤ بعد عقد اتفاقات أوسلو، أصبح رئيساً للوزراء بعد اغتيال رابين عام ١٩٩٥، وتسلم منصب وزير الخارجية مجدداً في العام ٢٠٠٢، وشغل منصب رئيس إسرائيل لمدة سبعة أعوام حيث استقال في العام ٢٠١٤، وتوفي في العام ٢٠١٦. ينظر: موقع | BBC NEWS من هو شمعون بيريس ٢٨ سبتمبر / أيلول ٢٠١٦ https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160913_obit_shimon_peres.

(٢٤) محمد أحمد أبو الرب، دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠٠٨، ص١٣٧.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٨.

(٢٧) أسامة خليل، وجع في قلب الخليج، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٢.

(٢٨) منذر أحمد شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣ - ٢٠٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٤، ص٥٢.

(٢٩) محمد محي الهيمص، معالم استراتيجية من منطقة الخليج العربي، مجلة ديالى، العدد ٣٠، ص٦٦، ديالى، ٢٠٠٨.

(٣٠) تم التوقيع على مذكرة التفاهم لنقل الغاز الطبيعي من قطر الى إسرائيل في العاصمة الأردنية عمّان بين وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم ووزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز، واشترك في التوقيع على الاتفاق كل من وزير الطاقة الإسرائيلي جونين ساجيف ، نائبة رئيس مجلس إدارة شركة إنرون ربيكا مارك ، ونصت المذكرة على أن فرع شركة إنرون في قطر سوف تحصل على حقوق الغاز الطبيعي المستخرج من الحقل الشمالي في قطر حيث كان الهدف من ذلك المؤتمر تعزيز التعاون الاقتصادي ما بين دول المنطقة وإسرائيل. مروان إسكندر، المصدر السابق، ١٦٠.

(٣١) أسامة خليل، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣٢) أحمد سلمان، المصدر السابق، ص١٥.

(٣٣) منذر أحمد شراب، المصدر السابق، ص٥٢.

(٣٤) مروان إسكندر، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٣٥) ولد عام ١٩٢٢ في القدس، وشغل مناصب عديدة من بينها قائد في البلماح وجيش الدفاع الإسرائيلي ورئيس هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية ، ووزير في حكومات إسرائيلية متعددة، ورئيس حزب العمل وعضو في الكنيست الإسرائيلي، ورئيس حكومة إسرائيل بين السنوات ١٩٧٤-١٩٧٧ و ١٩٩٢-١٩٩٥، أُغتيل على يد متطرف يهودي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ينظر: معجم الكنيست

https://main.knesset.gov.il/AR/About/Lexicon/Pages/Rab_HPPage.aspx

(٣٦) أحمد سلمان، المصدر السابق، ص٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣٩) ولد في عام ١٩٤٢ ، التحق بالخدمة العسكرية عام ١٩٥٩ وعيّن عام ١٩٧١ قائداً لدورية رئاسة الأركان الإسرائيلية ثم تولى شعبة الاستخبارات عام ١٩٨٣ واصبح بعد ذلك قائداً للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي ونائباً لرئيس الأركان وفي عام ١٩٩١ شغل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، وفي عام ١٩٩٥ تم تعيينه وزيراً للداخلية وفي تشرين الثاني من نفس العام تم تعيينه وزيراً للخارجية، واصبح زعيماً لحزب العمل الإسرائيلي وفي العام ١٩٩٩ أصبح رئيساً للوزراء، وبعدها أصبح وزيراً للدفاع عام ٢٠٠٦ وقد شغل هذا المنصب لحين اعتزاله الحياة السياسية عام ٢٠١٣. ماهر داود، قراءة في السيرة الذاتية عن ايهود باراك، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٦١، فلسطين، ٢٠١٦، ص١٢١.

(٤٠) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص٣٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص٢٠.

(٤٢) أحمد سلمان، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٣) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص١١٤.

- (٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٥.
- (٤٥) علي عواد الشرعة، أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م، مجلة المنارة، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٢٣٢.
- (٤٦) ولد في تل أبيب عام ١٩٤٩، وأكمل دراسته في الولايات المتحدة وبعد عودته لإسرائيل عام ١٩٦٧ التحق في الجيش الإسرائيلي وشارك في عمليات مختلفة، وفي عام ١٩٨٢ تم تعيينه سفيراً في واشنطن، وفي عام ١٩٨٤ شغل منصب السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، وفي عام ١٩٨٨ تم انتخابه عضواً في الكنيست وتولى منصب نائب وزير الخارجية، وكان ضمن الوفد الإسرائيلي لمؤتمر السلام في مدريد، وفي عام ١٩٩٦ تم انتخابه رئيساً للحكومة الإسرائيلية، وشغل بعدها العديد من المناصب ومنها وزيراً للخارجية عام ٢٠٠٢ ووزيراً للمالية عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٩ تم انتخابه رئيساً للحكومة الإسرائيلية للمرة الثانية وعام ٢٠١٣ للمرة الثالثة وعام ٢٠١٥ للمرة الرابعة . ينظر: موقع ديوان رئيس الوزراء في إسرائيل: https://www.gov.il/ar/departments/people/benjamin_netanyahu
- (٤٧) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- (٤٨) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
- (٤٩) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (٥٠) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص ١٣٢.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٢٢١.
- (٥٢) علي عواد الشرعة، المصدر السابق، ص ٢٣٢.
- (٥٣) همسة قحطان الجميلي ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، بيروت، ٢٠١١، ص ١٢٥.
- (٥٤) علي عواد الشرعة، المصدر السابق، ص ٢٣٢ .
- (٥٥) عبدالعزيز محمد جبر آل ثاني، السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥، الدوحة، ٢٠٠٥، ص ٢٧١.
- (٥٦) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص ٢٢٤.
- (٥٧) ولد في المغرب عام ١٩٣٧ وهاجر الى إسرائيل في ١٩٥٩، أصبح عضواً في الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٩، وتسلم مناصب عدة بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٤ ومن بينها منصب وزير البناء والإسكان ونائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩ عيّن مجدداً وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء واحتفظ بهذين المنصبين حتى استقالته عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٢ شغل منصب وزير دولة واستقال في تموز من العام نفسه . ينظر: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية :
- <https://mfa.gov.il/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/FormerForeignMinisters/Pages/david%20levy.aspx>
- (٥٨) سامي ريفيل، المصدر السابق ، ص ٢٢٧.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(١٠) صحيفة الجمهورية المصرية، ١٦ آذار ١٩٩٨.

(١١) وقّع الاتفاقية عن الجانب الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨، ونصت على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وإعادة الانتشار الثنائي للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على ثلاث مراحل.

<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/>

(١٢) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(١٣) صحيفة الحياة، لندن، ١ تشرين الأول ١٩٩٩.

(١٤) صحيفة الأهرام المصرية، ١٠ أيلول ٢٠٠٠.

(١٥) عبدالعزيز محمد آل ثاني، المصدر السابق، ص ٣١٧.

(١٦) صحيفة الحياة، لندن، ٢٦ أيلول ٢٠٠٠.

(١٧) ولد في مدينة درعا السورية عام ١٩٣٨ وتخرج من قسم اللغة الإنكليزية في كلية الآداب عام ١٩٦٣، وعمل مديراً إقليمياً لشركة الطيران السورية في لندن عام ١٩٦٧، عمل سفيراً لسوريا في إيطاليا للمدة ١٩٧٦-١٩٨٠، وبعد ذلك تولى منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية عام ١٩٨٠، وقد أصبح وزيراً للخارجية السورية عام ١٩٨٤ وبقي في هذا المنصب لمدة ٢٢ سنة، وكانت له بصمات واضحة في العديد من الملفات والتي كان في مقدمتها الملف اللبناني، والموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، والمفاوضات العربية-الإسرائيلية. ينظر: صالح جعيول جويعد، فاروق الشرع ودوره السياسي في سوريا ١٩٣٨-١٩٩٢، مجلة آداب ذي قار، مجلد ٢ العدد ٣٣، ٢٠٢٠، ص ٦٠-٦١-٦٢.

(١٨) ولد في عام ١٩٦٠ في بلدة البازورية قرب مدينة صور جنوب لبنان، وانضم الى حركة أمل عام ١٩٧٥، سافر الى مدينة النجف عام ١٩٧٦ وتلقى بعض الدروس عند السيد محمد باقر الصدر، والتقى هناك بالسيد عباس الموسوي ثم عاد الى لبنان عام ١٩٧٨، وتابع نشاطه السياسي في حركة أمل وتولى العديد من المسؤوليات، فقد عينته الحركة مندوباً لها في البقاع وعضواً في المكتب السياسي للحركة، وفي العام ١٩٨٠ ترك الحركة اثر دخولها هيئة الإنقاذ الوطني، وتمكن مع مجموعة من رفاقه من تأسيس حزب الله اللبناني في العام ١٩٨٢، وعند اغتيال السيد عباس الموسوي من قبل إسرائيل في العام ١٩٩٢، تم انتخاب السيد حسن نصر الله أميناً عاماً للحزب، وخلال توليه المنصب تطور عمل المقاومة ليشهد العديد من العمليات النوعية وعدة حروب مع إسرائيل. ينظر: محسن عقيل، هكذا تكلم حُرّاس الأمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٤٤-٣٤٧.

(١٩) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٢٠) مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٢، العدد ٤٥-٤٦، ٢٠٠١، بغداد، ص ٢٠٣. وينظر أيضاً: جريدة الحياة، لندن، ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٢١) منذر أحمد شراب، المصدر السابق، ص ٥٣؛ ناديا فاضل عباس، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، بغداد، ٢٠١٨، ص ٨٦.

- (٧٢) أشرف سعد العيسوي، التطبيع الخليجي الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، المجلد ٤٦، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص١٦٥.
- (٧٣) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص٢٦٧.
- (٧٤) عرفات علي جرغون، المصدر السابق، ص ٢٠٠ ؛ أشرف سعد العيسوي، قطر وعملية التسوية: التزام بالثوابت العربية أم محاولة للعب دور إقليمي، مجلة القدس العربي، العدد ٩٥، ٢٠٠٨، ص٥٤.
- (٧٥) أحمد سلمان، المصدر السابق، ص٨.
- (٧٦) سامي ريفيل، المصدر السابق، ص٢٦٣.
- (٧٧) ولد في ١١ أيلول ١٩٦٥، وتلقى دراسته في سوريا، حيث تخرج من كلية الطب ، ثم ذهب الى لندن ليكتسب خبرة في جراحة العيون، وقد مثلت الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ تجهيزه لاستلام السلطة حيث اعتاد على أساليب الحكم واستلم ملفات مهمة، وبعد عودته من لندن خضع للتدريب وتابع الدراسة العسكرية متدرجاً في الرتب العسكرية، وتسلم خلال تلك الفترة بعض المهام الخارجية وزار عواصم عربية وعالمية، وعند وفاة والده حافظ الأسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ تم انتخاب بشار الأسد أميناً عاماً لحزب البعث الحاكم وتم ترشيحه في ٢٠ حزيران لرئاسة الجمهورية السورية وجرى انتخابه عبر استفتاء شعبي في ١١ تموز ٢٠٠٠. ينظر: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف ٢٠١١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١١، ص٧٢٣-٧٢٤.
- (٧٨) منذر أحمد شراب، المصدر السابق، ص٥٤.
- (٧٩) جريدة الأخبار اللبنانية ، العدد ٥٠٠، الإثنين ١٤ نيسان ٢٠٠٨.
- (٨٠) محمد أحمد أبو الرب، المصدر السابق، ص١٣٧.
- (٨١) جريدة الأخبار اللبنانية ، العدد ٥٠٠، الإثنين ١٤ نيسان ٢٠٠٨ .
- (٨٢) المصدر نفسه .
- (٨٣) محمد أحمد أبو الرب، المصدر السابق، ص١٣٩.
- (٨٤) لقد سعت إسرائيل من وراء عدوانها على غزة آنذاك والذي أطلقت عليه اسم عملية (الرصاصة المصبوب) الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها وضع نهاية للصواريخ والقذائف التي كانت الفصائل الفلسطينية تقوم بإطلاقها على إسرائيل منذ انسحابها من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، والسبب الآخر هو استعادة إسرائيل لهيبتها العسكرية التي قيل أنها ضعفت باخفاقها خلال حربها على لبنان وانسحابها من قطاع غزة وعجزها عن إيقاف البرنامج النووي الإيراني. علي محمد السيد، حرب أخرى وهزيمة أخرى، مجلة قراءات استراتيجية، العدد ١ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩.
- (٨٥) جهاد ماهر الطوخلي، المصدر السابق، ص١٣.

مصادر البحث :

أولاً: الرسائل والأطاريح:

- تيسير علي الحسانية، تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية ١٩٩٤-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣.
- جهاد ماهر الطوخلي، العلاقات القطرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية ١٩٩٦-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧.
- خالد رزاق مالح، سياسة قطر الخارجية في عهد حمد بن خليفة آل ثاني ١٩٩٥-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠٢٠.
- صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥.
- عبدالله محمود نجم، موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي ١٩٨١-٢٠١٢ من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤.
- محمد أحمد أبو الرب، دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠٠٨.
- منذر أحمد شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣ - ٢٠٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

- أسامة خليل، وجع في قلب الخليج، القاهرة، ١٩٩٦.
- ايناس خطيب، شخصيات في السياسة الإسرائيلية، فلسطين، ٢٠١٥.
- سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، القاهرة، ٢٠١١.
- سميح شبيب، قراءة في مؤتمر أنا بوليس، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، ٢٠١٤.
- عبدالعزيز محمد جبر آل ثاني، السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٥، الدوحة، ٢٠٠٥.
- عرفات علي جرجون، قطر وتغير السياسة الخارجية حفاء... أعداء، القاهرة، ٢٠١٣.
- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف ٢٠١١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١١.
- محسن عقيل، هكذا تكلم حراس الأمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٨.
- مروان إسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، بيروت، ١٩٩٧.
- همسة قحطان الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، بيروت، ٢٠١١.

ثالثاً: البحوث المنشورة

- أشرف سعد العيسوي، التطبيع الخليجي الإسرائيلي.. المظاهر والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، المجلد ٤٦، القاهرة، ٢٠٠٦.
- أشرف سعد العيسوي، قطر وعملية التسوية: التزام بالثوابت العربية أم محاولة للعب دور إقليمي، مجلة القدس العربي، العدد ٩٥، ٢٠٠٨.

- حمد سلمان، العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، بغداد.
- عباس فنجان صدام، العلاقات السعودية - السورية ١٩٨٠-٢٠٠٠، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣(ب)، البصرة، ٢٠١٨.
- صالح جعيول جويعد، فاروق الشرع ودوره السياسي في سوريا ١٩٣٨-١٩٩٢، مجلة آداب ذي قار، مجلد ٢ العدد ٣٣، ٢٠٢٠.
- علي عواد الشرعة، أثر التغيير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م، مجلة المنارة، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨.
- علي محمد السيد، حرب أخرى وهزيمة أخرى، مجلة قراءات استراتيجية، العدد ١ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمد محي الهيمص، معالم استراتيجية من منطقة الخليج العربي، مجلة ديالى، العدد ٣٠، ديالى، ٢٠٠٨.
- نادية فاضل عباس، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢، بغداد، ٢٠١٨.
- ماهر داود، قراءة في السيرة الذاتية عن ايهود باراك، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٦١، فلسطين، ٢٠١٦.

رابعاً: الصحف والمجلات:

- جريدة الأخبار اللبنانية، العدد ٥٠٠، الإثنين ١٤ نيسان ٢٠٠٨.
- صحيفة الجمهورية المصرية، ١٦ آذار ١٩٩٨.
- صحيفة الحياة، لندن، ١ تشرين الأول ١٩٩٩.

- مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٢، العدد ٤٥-٤٦، ٢٠٠١.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢، العدد ٦، ١٩٩١.

خامساً: المواقع الالكترونية:

- BBC NEWS | موقع

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160913_obit_shimon_per

من هو شمعون بيريس ٢٨ سبتمبر / أيلول ٢٠١٦ es.

-معجم الكنيست الاسرائيلي

https://main.knesset.gov.il/AR/About/Lexicon/Pages/Rab_HPage.aspx

-موقع ديوان رئيس الوزراء في إسرائيل

https://www.gov.il/ar/departments/people/benjamin_netanyahu

-موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية :

<https://mfa.gov.il/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/FormerForeignMinisters/>

[Pages/david%20lev](https://mfa.gov.il/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/FormerForeignMinisters/Pages/david%20lev)

<https://www.prc.ps/>

- منصور أبو كريم، اتفاق أوسلو كيف بدأ وكيف انتهى، الجزيرة نت، تشرين الأول ٢٠١٨

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/1>

References

- Enas Khatib, Figures in Israeli Politics, Palestine, 2015.
- Osama Khalil, Pain in the Heart of the Gulf, Cairo, 1996.

- Ashraf Saad Al-Esawy, Gulf-Israeli Normalization.. Appearances and Connotations, International Politics Journal, No. 163, Volume 46, Cairo, 2006.
- Ashraf Saad Al-Esawy, Qatar and the Settlement Process: Commitment to Arab Constants or an Attempt to Play a Regional Role, Al-Quds Al-Arabi Magazine, Issue 95, 2008.
- Tayseer Ali Al-Hasayneh, The Impact of Qatar's Foreign Policy on the Palestinian Issue 1994-2012, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, 2013
- Lebanese Newspaper, Issue 500, Monday, April 14, 2008.
- Jihad Maher Al-Tukhali, Qatari-Israeli Relations and their Impact on the Palestinian Issue 1996-2017, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Humanities, Al-Azhar University, Gaza, 2017
- Hamad Salman, Israeli Relations with the Gulf Cooperation Council Countries, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 27, Baghdad.

- Khalid Razzaq Maleh, Qatar's Foreign Policy during the Era of Hamad bin Khalifa Al Thani 1995–2013, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Dhi Qar, 2020.
- Diyala, 2008.
- Sami Revel, Qatar and Israel, Secret Relations File, Cairo, 2011.
- Saleh Jayoul Juwaid, Farouk al-Sara'a and his political role in Syria 1938–1992, Dhi Qar Literature Magazine, Volume2, Issue 33, 2020.
- Samih Shabib, Reading at the Anna Police Conference, Research Center of the Palestine Liberation Organization, Ramallah, <https://www.prc.ps/>
- Sabah Kiziz, The Role of the State of Qatar's Foreign Policy in the Current Arab Movement 2010–2014, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University – Biskra, Algeria, 2015
- Al-Gomhoria newspaper, March 16, 1998.
- Al-Hayat newspaper, London, October 1, 1999.
- Abbas Finjan Saddam, Saudi-Syrian Relations 1980–2000, Basra Research Journal for Human Sciences, Volume 43, Issue 3(b), Basra, 2018

- Abdulaziz Muhammad Jabr Al Thani, The Foreign Policy of the State of Qatar from 1995 to 2005, Doha, 2005.
- Abdullah Mahmoud Najm, The position of the Gulf Cooperation Council on the Palestinian issue between 1981–2012 through official statements issued by it, unpublished master’s thesis, College of Arts, Islamic University, Gaza, 2014
- Arafat Ali Jarghoun, Qatar and the Change of Foreign Policy: Allies...Enemies, Cairo, 2013
- Ali Awad Al-Sharaa, The Impact of Change in the International System on the Foreign Policies of Arab Countries 1990–2005, Al-Manara Magazine, Volume 14, Issue 2, 2008
- Ali Mohamed El-Sayed, Another War and Another Defeat, Strategic Readings magazine, No. 1, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2009,
- Journal of Palestinian Studies, Volume 12, Number 45–46, 2001, Baghdad
- Journal of Palestinian Studies, Volume 2, Issue 6, 1991

- Muhammad Ahmad Abu Al-Rub, The Role of Al-Jazeera Channel in Shaping the International Relations of the State of Qatar, Unpublished Master's Thesis, College of Graduate Studies, Birzeit University, Palestine, 2008
- Muhammad Muhyi al-Haymes, Strategic Landmarks from the Arabian Gulf Region, Diyala Magazine, Issue 30
- Marwan Iskandar, Qatar's Position in American Strategy, Beirut, 1997
- Munther Ahmed Shurrab, Qatar's Foreign Policy in the Light of Arab Political Transformations 2003–2021, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Humanities, Al-Azhar University, Gaza, 2014
- Mansour Abu Karim, The Oslo Agreement, how it began and how it ended, Al Jazeera Net, October 1, 2018: <https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/1>
- Nadia Fadel Abbas, Internal and external variables affecting the political system of the State of Qatar, Journal of International Studies, Issue 72, Baghdad, 2018,
- Hamsa Qahtan Al-Jumaili, Political Reform in the Gulf Cooperation Council Countries between Incentives and Obstacles, Beirut, 2011.
- Mohsen Aqil, This is how the nation's guards spoke, Beirut, 2008.

- Kamal Deeb, Contemporary History of Syria from the French Mandate to the Summer of 2011, Beirut, 2011.
- Maher Daoud, A Biographical Reading of Ehud Barak, Israel Issues Magazine, Issue 61, Palestine, 2016.